الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة العدل

كلمـة معالي وزير العدل، حافظ الأختام،

السيد بلقاسم زغماتي

بمناسبة تنصيب السيد سيد أحمد مراد نائبا عاما

لدى مجلس قضاء الجزائر

الخميس 15 أوت 2019

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة و السلام على سيدنا محمد أشرف المرسلين

- السيد الرئيس الأول للمحكمة العليا،
- السيد النائب العام لدى المحكمة العليا،
- السيد محافظ الدولة لدى مجلس الدولة ،
- السيد الأمين العام لولاية الجزائر ،
- السيد رئيس المجلس الشعبي الولائي،
- السادة مسؤولي الأمن،
- السيدات و السادة قضاة المجلس،
- السيدات والسادة ممثلي أسرة الدفاع ،
- السيدات و السادة أعوان و مساعدي العدالة،
- السيدات و السادة من أسرة الاعلام،
- السيدات و السادة الحضور الكرام.

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

يسعدني أن أتوجه بشكري الجزيل إلى الحضور الكريم في هذه الجلسة الاحتفائية، التي تأتي خلال يوم من أيام فرحة الشعب الجزائري على غرار الأمة الإسلامية جمعاء بعيد الأضحى المبارك الكريم، هذه الشعيرة الميمونة والمتجددة من شعائر ديننا الحنيف، التي أغتنمها وأتقدم فيها إليكم جميعا بأحر التهاني وأزكى التبريكات القلبية، داعيا المولى العلي القدير، أن يعيدها علينا جميعا وعلى شعبنا ووطننا الغالي المفدى ، في كل عام ، بالخير واليمن والبركات.

السيدات الفضليات ، السادة الأفاضل

إن هذه الجلسة الاحتفائية لتنصيب السيد سيد احمد مراد نائبا عاما لدى هذا المجلس القضائي العريق، تأتي بعد الثقة التي حظي بها من السيد رئيس الدولة، السيد عبد القادر بن صالح، لتولي هذا المنصب الهام والصعب في آن واحد،

لكن الخبرة والحنكة التي اكتسبهما السيد سيد أحمد مراد طوال مساره في سلك القضاء ودواليب العدالة إلى أن عين نائبا عاما لدى هذا المجلس القضائي كفيلتين بتذليل كل الصعاب التي قد تطرحها المهام الجديدة الموكلة إليه.

فالسيد سيد أحمد مراد النائب العام الجديد، قد التحق بسلك القضاء سنة 1995، وشغل عدة وظائف في مناصب قضائية نوعية ومناصب مسؤولية إدارية على مستوى الإدارة المركزية لوزارة العدل، فبعد وظيفة قاض بمحكمة البرواقية، ووظيفة قاضي التحقيق لدى محاكم المدية، والحراش وأرزيو، شغل منصب وكيل الجمهورية لدى محكمة أرزيو بمجلس قضاء وهران، ليلتحق بعدها بالمصالح المركزية لوزارة العدل، أين شغل منصب مدير فرعي للقضاء الجزائي المتخصص، والذي أثبت من خلاله كفاءته وقدراته العالية في معالجة قضايا الإجرام، ولاسيما الإجرام الخطير العابر للحدود، مما لفت الانتباه إليه ورقيّ إلى منصب مدير الشؤون الجزائية وإجراءات العفو.

إن هذا المسار المهني، الغني بالخبرة القضائية، وبالتجربة الإدارية للسيد النائب العام الجديد مكّنه من ممارسته المسؤوليات الحساسة والثقيلة التي تقلدها على مستوى الإدارة المركزية لوزارة العدل، وجعله في مستوى القيام بمهامه الجديدة، وتحقيق كل الأهداف والغايات المسطرة للعمل القضائي بوجه عام وللسياسة الجزائية الوطنية على وجه الخصوص، لاسيما في راهن المرحلة وما تقتضيه من حرص وصرامة في تطبيق قوانين الجمهورية وقواعد المحاكمة العادلة، سواء من حيث بسط سلطة القانون ومكافحة الإجرام أو من حيث حماية الحقوق والحريات، لاستتباب الأمن القانوني والقضائي داخل المجتمع، وهو الدور المنوط في مجمله بالنيابة العامة، وخاصة النيابة العامة لدى هذا المجلس القضائي بالذات، الذي هو واجهة القضاء الجزائري برمته.

السيدات الفضليات السادة الافاضل

إن بلدنا يشهد حاليا مرحلة غير مسبوقة، ظهر من خلالها المجتمع الجزائري على درجة عالية من الوعي أبهرت العالم كله، لاسيما وعيه بمخاطر الفساد وضرورة مكافحته وملاحقة المفسدين، الأمر الذي جعل القضاء يتصدر المشهد العام ويرتقي في أداء مهامه الدستورية إلى مستوى المطالب المشروعة للشعب وتطلعاته إلى حياة كريمة وغد أفضل.

إن المؤسسة القضائية قائمة بمهامها الدستورية في ضوء قوانين الجمهورية كحامية للحقوق والحريات الأساسية للجميع، دون أي تمييز أو اعتبارات ظرفية أو شخصية خاصة، مهما بلغت درجتها أو كان نوعها وطبيعتها، فلا هدف أو غرض لقضائنا الوطني في دولة الحق والقانون، سوى إحقاق الحق وإعلاء سلطان القانون حفاظا على الأمن القانوني والقضائي داخل المجتمع.

السيدات الفضليات السادة الافاضل

إن جريمة الفساد هي من أخطر الجرائم والآفات التي عرفتها الإنسانية، فلا تظهر وتستشري في مجتمع من المجتمعات، إلاّ وهددت كيانه وأمنه واستقراره، لأنها بآثارها الوخيمة والمدمرة، لا تستهدف فئةً أو قطاعاً معيناً دون قطاع آخر، بل تطال وتستهدف المجتمع كله، في جميع مقدراته، وقدرات نموه وتطوره والمحافظة على استقلاله وسيادة قراراته.

لذلك فإن مكافحة هذه الآفة الخطيرة ليست مهمة القضاء وحده بل هي مهمة كافة أفراد المجتمع ومؤسساته وهيئاته المختلفة.

وتظهر خطورة آفة الفساد أيضًا من أنها ليست محصورة في حدود الوطن حتى تتمكن مصالح الدولة من التصدي لها بمفردها، بل هي جريمة عابرة للحدود ولها امتدادات في العديد من الدول، الأمر الذي دعا منظمة الأمم المتحدة إلى إصدارها في سنة 2003 صكا دوليا بعنوان اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، لمساعدة الدول في مكافحة هذه الآفة التي يصعب على الدولة بمفردها محاربتها، مما يتعين الاستعانة بهذه الاتفاقية لتعزيز مجالات التعاون مع بقية الدول.

على صعيد آخر فإن ما يلحقه الفساد من أضرار بالمنظومة الاقتصادية والمالية للدولة وتعطيل التنمية هي عوامل تستدعي تضافر جهود كل مؤسسات الدولة لمحاصرة هذه الظاهرة والوقاية منها.

إن القضاء عازم اليوم على التصدي لهذه الظاهرة الخطيرة ألا وهي الفساد بالتطبيق الصارم للقانون بكل شفافية واستقلالية وتجرد وحياد وبمراعاة كاملة لقواعد المحاكمة العادلة في جميع مراحل الدعوى العمومية دون تفريط في حقوق أيّا كان من الماثلين أمامه، مع الاحترام التام والصارم لقرينة البراءة وحقوق الدفاع في إطار مبدأ المساواة المكفول دستوريا.

السيدات والسادة الحضور

إن مكافحة آفة الفساد لن تكتمل وتبلغ غايتها إلاّ باسترجاع العائدات الإجرامية أي الأموال المنهوبة، والتي تشكل في وقتنا الراهن حجر الزاوية على المستوى الوطني والدولي، ذلك أن تجارب الدول التي سبقتنا في هذا الموضوع بينت انه لا شيء يساهم بصورة فعالة في محاربة هذا النوع من الإجرام والوقاية منه سوى ملاحقة المذنبين في ذممهم المالية، لاسترجاع ما نهبوه من أموال، لأن الدافع من وراء إتيانهم جرائم الفساد هو بالأساس تحقيق الربح غير المشروع، الأمر الذي سيتوجب تعميق التحقيقات الأولية من اجل كشف الجناة وحصر عائداتهم الإجرامية وتحديد أماكن تواجدها وإحصائها، وذلك قصد حجزها أو تجميدها ريثما تعرض على الجهات القضائية للفصل فيها طبقا للقانون، ويجدر التذكير في هذا الخصوص أن بلدنا يتوفر على الآليات القانونية اللازمة التي من شأنها استرجاع الأموال المنهوبة من الخارج.

وفي الختام أجدد تهاني الخالصة للسيد سيد احمد مراد النائب العام الجديد، متمنيا له كل التوفيق والنجاح في المهام الجديدة.

أشكركم على كرم الإصغاء،

و السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

معالي السيد بلقاسم زغماتي
وزير العدل حافظ الأختام